وزير النقل اللبناني يكشف تفاصيل جديدة بخصوص سفينة الموت بسواحل سوريا

شهد أهالي طرابلس سلسلة من الأحداث المفجعة التي تحملها "عبّارات الموت" وذلك بعد غرق مركب على متنه عدد كبير من المهاجرين غير النظاميين إنطلق قبل يومين من مدينة المنية شمال طرابلس بعد تجهيزه بما يلزم، ولدى وصوله الى قبالة شاطئ طرطوس قرب جزيرة أرواد وتبدل حالة الطقس وإرتفاع مستوى الأمواج إختل توازن المركب ودخلت إليه المياه خصوصا أن يحمل فوق طاقته بكثير، ما أدى الى إنكساره وغرقه، حيث بلغت الحصيلة الأولية 24 متوفيا و13 ناجيا تم نقلهم الى مستشفى الباسل في طرطوس للمعالجة.

وعلى اثر الحادثة، أعلن المكتب الاعلامي لوزير الأشغال والنقل في حكومة تصريف الأعمال علي حمية في بيان اليوم الجمعة، أن "عدد ضحايا المركب الغارق قبالة طرطوس بلغ حتى الساعة 87 ضحية، فيما يعالج 20 من الناجين في المستشفى".

وفي السياق عينه، تسلّم الصليب الأحمر اللبناني من الهلال الأحمر السوري عند نقطة العريضة جثامين 7 لبنانيين وفلسطينيين اثنين تعرف عليهم ذويه.

وعرف من أسماء الضحايا اللبنانيين: مصطفى مستو وابنته دنيا اللذان سيشيعان في منطقة باب الرمل – طرابلس، الطفل عمار التلاوي سيشيع في بلدته القرقف في عكار، ريان السيد علي وشقيقه عصمت وكمال وسميح دياب الذين سيشيعون في مسجد حمزة في القبة.

وكانت شيعت الطفلتان مي ومايا تلاوي صباحا في بلدتهما القرقف - عكار.

أمّا الفلسطينيان فهما: عبد العال عمر عبد العال ورواد السيد اللذان سينقلان لتشييعهما في مخيم نهر البارد.

وبدورها، تابعت لجنة الحوار اللبناني - الفلسطيني مأساة غرق مهاجرين، لبنانيين وفلسطينيين وسوريين، في قارب غير شرعي قبالة شواطئ طرطوس في سوريا، بتوجيهات من رئيس حكومة تصريف الاعمال نجيب ميقاتي.

وأجرى رئيس اللجنة باسل الحسن اتصالا مع رئيس الهيئة العليا للإغاثة اللواء محمد خير لمواكبة إجراءات التواصل مع الأهالي وإجراءات نقل المصابين والجثامين من سوريا.

وأعربت اللجنة عن "حزنها وأسفها وألمها للمأساة"، وتقدمت بأحر التعازي من اهالي الضحايا وتمنت للمصابين الشفاء العاجل، داعية إلى "معالجة جذرية لمسلسل مراكب الموت والمتاجرة بحياة البشر".

وشددت على أهمية "مكافحة ظاهرة الهجرة غير الشرعية بكل صورها وأشكالها وأبعادها"، ودعت إلى "ملاحقة المتورطين فيها وتوقيفهم وإحالتهم إلى القضاء لمحاسبتهم"، مذكرة بـ"مخاطر هذه الظاهرة على المجتمع والأمن والاستقرار الداخلي وعلى الأمن الإقليمي بما يستوجب معالجات متعددة المستويات، داخلية وعلى مستوى الشركاء الدوليين، وخصوصاً الملفات الحياتية ورفع الحرمان وخلق فرص عمل للاجئين الفلسطينيين والمجتمعات المحاذية"، مشيرة إلى أن "هذا الموضوع يحتل أولوية في استراتيجية عملها".